موظفو الحكومة الأكثر تأميناً.. مليون من القطاع العام و٨٥٠ ألفاً من الخاص تحت مظلة التأمينات

أحمد لـ«الوطن»: الديون على القطاع الخاص «بسيطة» لكن المشكلة مع الجهات العامة

محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يحيى أحمد أن رواتب التأمينات المصروفة للمتقاعدين في العام الماضي زادت بحدود ٦٨ مليار ليرة سورية عما كانت عليه في عام ٢٠١٩.

ولفت إلى أن قيمة الرواتب والمنح المسلمة للمتقاعدين خلال العام الماضي بلغت ٢٣٢ ملياراً باستثناء المنحة الثانية التي صدرت في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، إذ كانت حينها المؤسسة قد سددت رواتب المتقاعدين عن شهر كانون الثاني قبل صدور مرسوم المنحة، كون المؤسسة تسدد رواتب المتقاعدين بشكل مسبق دائماً.

وأشار إلى أن عدد المستفيدين من الرواتب التأمينية بلغ ٦٤٦ ألف متقاعد وأسرهم. وقد ساهم هذا المبلغ المالي الكبير في حفظ الأمن الاجتماعي، كما تم خلال العام الماضي منح ٤٤٥٤ متقاعداً قروضاً بلغت قيمتها مجتمعة ٢,٥ مليار ليرة سورية.

وعن الديون المترتبة للمؤسسة على أرباب العمل بين أحمد أنه حتى الآن لم يظهر المبلغ النهائي لعام ٢٠٢٠ كون القانون أعطى رب العمل الحق في تسديد مبلغ التأمينات حتى الخامس عشر من الشهر التالي، ولذلك بعد انتهاء الشهر الأول يتم إجراء المطابقة الحسابية لكل حسابات أرباب العمل وإصدار ميزان المراجعة السنوي ليتم الوقوف على المبلغ النهائي خلال الشهر القادم، مشيراً إلى أن الديون في عام ٢٠١٩ بلغت ٢١٧ مليار ليرة سورية، لافتاً إلى انه لا توجد مشكلة في ديون القطاع الخاص لأنها بسيطة جداً، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المتأخرين، لكن المشكلة هي في ديون القطاع العام حيث لا يمكن اتخاذ أي إجراء قانوني إزاء هذه الجهات العامة.

وعن عدد العمال المشمولين بالمظلة التأمينية بين المدير العام أن العدد الكلي لنهاية العام الماضي بلغ ١٨٨٣٦٩٢ عاملاً منهم ١٠٣٣٥٢٨ عاملاً في القطاع العام و٨٥٠١٦٤ عاملاً في القطاع الخاص.

ولفت إلى زيادة عدد المفتشين والمراقبين من خلال تكليف ٤٥ مفتشاً ومراقباً خلال الشهرين الماضيين وأصبح العدد الكلي ٨٠ مفتشاً.

وحول موضوع معالجة نقص الوثائق في ملفات العاملين في القطاعين العام والخاص نتيجة ما جرى خلال السنوات الماضية، أوضح أنه تمت معالجة ٤٥٠٠ ملف سنداً إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٤ لعام ٢٠١٣، وتم العمل في مبدأ النافذة الواحدة مع مديرية النقل الطرقي في وزارة النقل مما انعكس إيجابا على المواطن لناحية تقليل زمن وكلفة انجاز المعاملة، وفي هذا الإطار تم إعداد مشروع تعديل قانون التأمينات الاجتماعية والتعليمات التنفيذية وتم رفعه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، كما تم العمل على تحديث وتطوير مخبر الصحة والسلامة المهنية بهدف التخفيف من حالات الإصابة والأمراض المهنية وإصابات العمل، وتم ربط قاعدة البيانات مع المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات بهدف الاستغناء عن وثيقة (لا قيد) المطلوبة من المؤسستين عند تصفية مستحقات العامل أو ذويه والذي بدوره سينعكس إيجابا في سرعة تقديم الخدمة لناحية اختصار الدورة المستندية وتخفيف العبء المالي والوقت والجهد على العمال والمؤسستين.

وأشار إلى أنه تم تفعيل النافذة الواحدة مع هيئة الاستثمار السورية، وتشكيل لجنة مشتركة مع وزارتي المالية والاقتصاد للربط الشبكي بغية الاستعلام الحاسوبي عن عدد العمال المسجلين لدى المكلفين بضريبة الرواتب والأجور وعدد العمال المسجلين لدى المؤسسة سواء لناحية عدد العمال أو أجورهم الحقيقية ومقاطعة تلك البيانات بهدف ضبط التهرب التأميني والضريبي وتوفير الوقت والسرعة في إنجاز المعاملات ودعم دوائر التفتيش.

وأوضح أنه يتم التنسيق مع غرف الصناعة والتجارة والسياحة والزراعة بخصوص تزويد المؤسسة بعدد أصحاب العمل وعناوينهم ومعالجة حالات التهرب التأميني، وفي إطار التسهيلات المقدمة للمؤمن عليهم تم السماح لصاحب الراتب التأميني بنقل الملف التأميني إلى أي محافظة يريد دون الانتظار لصرف المعاش الأول مرة من الفرع الذي أصدر القرار بحيث يتم نقل الملف بعد تأشيره من الجهاز المركزي للرقابة المالية ويتم الصرف من الفرع المنقول ما سيؤدي إلى سرعة في قبض المستحقات.

وعن مشروع الأرشفة الإلكترونية أشار أحمد إلى استبدال منظومة الحاسوب القديمة بمنظومة جديدة، ونتيجة الأوضاع التي حصلت في السنوات الأخيرة تمت أرشفة ١٥٧٥٠٤٧ ملفاً خلال السنوات الثلاث الماضية من أصل ٢,٢ مليون ملف.

أمطار حماة تبشر بموسم زراعي جيد

حماة - محمد أحمد خبازي

بلغ مجموع الكميات الهاطلة من الأمطار خلال هذا الموسم المطري ١٠٠مم في حماة، ويقابلها في الموسم الماضي ١٩٠مم.

وبيّن مدير الزراعة بحماة عبد المنعم الصباغ لـ«الوطن» أن الكميات الهاطلة في مصياف ٣٩٨ مم يقابلها ٩١٥ مم، وفي سلمية ١٠٤ مم يقابلها ١٣٦مم، وفي محردة ١١٦مم ويقابله ٢٥٠ مم، وفي صوران ١٠٣ مم ويقابلها ٢٠٤ مم.

وأما في وادي العيون فبلغت الكميات الهاطلة ٣١١ مم يقابلها ٩٨٢ مم، وفي الرصافة ٣٤٥ مم يقابلها ٨٣ مم وفي عين حلاقيم ٣٨٧ مم يقابلها ٧١٨ مم وفي حربنفسه بريف حماة الجنوبي ١٩١ مم يقابلها ١٩١ أيضاً، وفي كفر زيتا بريف حماة الشمالي ٩١ مم ويقابلها ٢٤٨ مم وفي الصبورة بريف سلمية الشرقي ٦٩ مم يقابلها ٧٧مم وفي السحن ٩٣ مم ويقابلها ٦٥مم، وفي عقيربات ٥١ مم ويقابلها ٢٠٦ مم وفي الحمراء ٨١ مم ويقابلها ١٠٨ مم، وفي وادي العذيب بداية حماة الشرقية ٩٣ مم ويقابلها ٤٢ مم.

ولفت الصباغ إلى أن هذه الأمطار تبشر بموسم زراعي جيد وإن تأخر هطلها، وتسهم بانتعاش القمح والشعير، وقد روت كل المساحات المزروعة، التي بلغ مجموعها بالقمح في مجال عمل المديرية ٤٤١٧٦ هكتاراً، منها ٢١١٤٣ هكتاراً مروية و٣٣٠٣ هكتاراً بعلية، فيما كان المخطط ٣٥٦٨٤ هكتاراً.

فيما بلغ مجموع المساحات المزروعة بالشعير ١١٧٨٧٩ هكتاراً، منها ٦٤٠٩ هكتارات مروية و١١١٤٧٠ بعلية، من المخطط لزراعته ١٣٦٦٨٢ هكتاراً، منها٦٨٨١ مروية و١٢٧٨٢١ بعلية.

مجلس محافظة القنيطرة يطالب بإعادة تفعيل فرع محروقات القنيطرة

القنيطرة - خالد خالد

لم يأت مجلس محافظة القنيطرة في جلسات دورته العادية الأولى لعام ٢٠٢١ بأي جديد وتكرت أغلبية المطالب من الأعضاء وقد تمحورت حول إعادة تفعيل فرع محروقات القنيطرة وتحسين وضع الكهرباء في تجمع مفرق حجيرة واستبدال شبكة الصرف الصحي في جديدة الفضل وزيادة عدد باصات النقل الداخلي على خط دمشق القنيطرة والمناطق الداخلية وبالتجمعات وضبط عمل وسائط النقل العامة وتفعيل دور الرقابة الصحية على المحال التجارية والمطاعم وإعادة المهجرين إلى منطقة الدعمة والعمل على إحداث منفذ بيع للسورية للتجارة في الذيابية.

كما طالب أعضاء المجلس بضرورة توسيع شبكة ري سدي كودنة والمنطرة وضرورة إلـزام أصحاب الفعاليات التجارية بالأسعار النظامية وخاصة محلات الألبسة واعتبار الطرق الواصلة للمناطق الصناعية والحرفية طرقاً مركزية، وزيادة مخصصات مخبز الذيابية من مادة الطحين وحل مشكلة النقل في التجمع وترفيت وإنارة الطرقات في البطيحة والعمل على إحداث محطة ثقافية في تجمع شبعا وحل مشكلة إحجام سائقي الشاحنات عن نقل المواد العلفية إلى أرض المحافظة.

محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل أكد أهمية المطالب والطروحات ودور الأعضاء الفاعل في تعزيز التفاعل بين أبناء المحافظة والعمل لاستنهاض الجهود في سبيل النهوض بالواقع الخدمي، مطالباً بالعمل ضمن فريق عمل واحد وبروح التشاركية والتعاون لمواجهة كل الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الأعمال وتخديم المواطن الذي هو أساس أي عملية نهوض نحو المستقبل.

وأوضح خليل أن جميع الأمور الخدمية متابعة بشكل يومي، لافتاً إلى ضرورة ترتيب المطالب ضمن الأولويات للارتقاء بالواقع الاقتصادي والخدمي والاجتماعي والتنموي إلى أعلى المستويات من خلال المجالس المحلية، مشدداً على المسؤولية الملقاة على عاتق أعضاء مجلس المحافظة في نقل هموم المواطنين والتشاركية والتعاون لإيجاد الحلول المناسبة للقضايا الخدمية وضرورة وجودهم بين المواطنين، مؤكداً أن المحافظة تعول على دور أعضاء مجلس المحافظة في الارتقاء بالواقع الخدمي.

بدوره أكد رئيس المجلس شحادة الشعبي ضرورة تفعيل عمل أعضاء المجلس من خلال ممارسة دورهم بفعالية ومسؤولية ومتابعة الموضوعات الخدمية ونقل هموم المواطنين والعمل على حلها بالتعاون مع الجهات المعنية.

وكانت الجلسة قد بدأت بانتخاب أعضاء مكتب المجلس ولجانه، حيث فاز بأكثرية الأصوات فراس الحفري بأمانة سر المجلس وكلّ من أيمن الجبر وحمد الكومة بالتزكية كمرافبين.

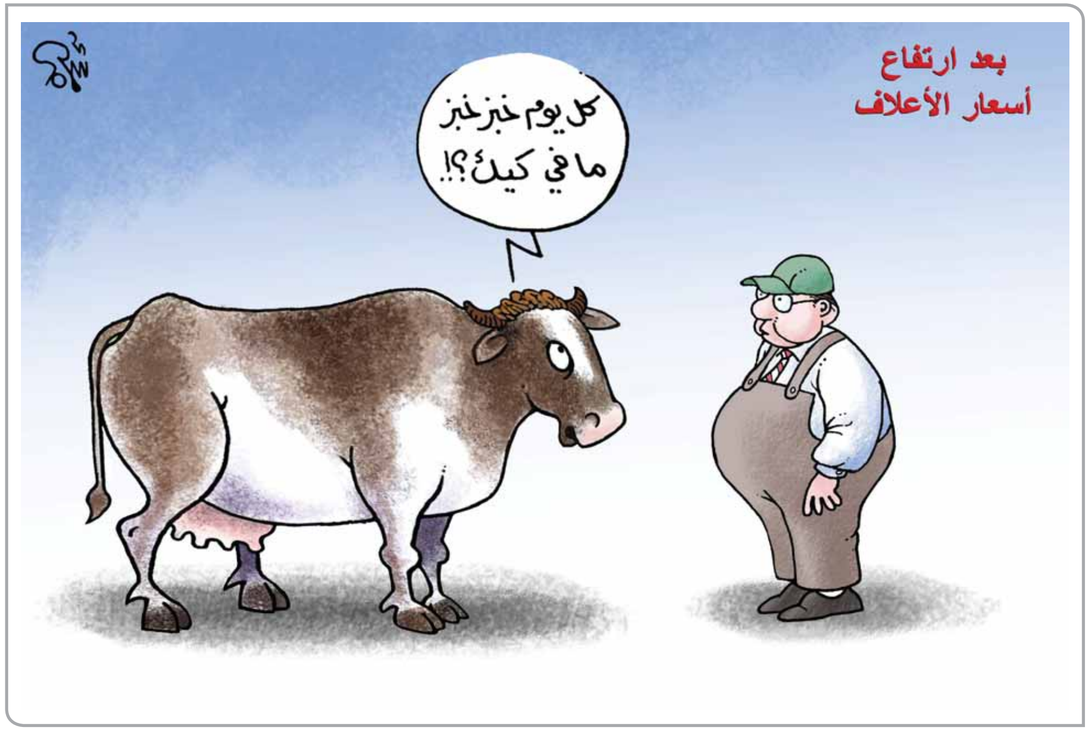

الطريق الدولي إلى دمشق محط أنظار تجار البناء من «المتنفذين»

حلب تكثف حملات إزالة مخالفات البناء والحلول مستعصية!

حلب- خالد زنكلو

دأبت بلدية حلب أخيراً في إطلاق حملات لإزالة مخالفات البناء، في ظل نشاط ملحوظ لتجار المخالفات في الأحياء الشعبية جنوب وشرق المدينة، والتي تحررت من قبضة الإرهابيين ونالت حظها الوافر من الدمار، وفي ظل غياب الحلول الدائمة للنهوض بتلك الأحياء من حال الخراب والعشوائية التي وسمتها خلال العقود المنصرمة.

ويرى خبراء عقاريون ومراقبون لوضع الأحياء الشعبية في مدينة حلب لـ«الوطن» أنه يستحيل بقاء الحال العمرانية المتردية وبنيتها التحتية المتهالكة على ما هي عليه راهنا بعد ٨ سنوات من الحرب، ما لم تر مشاريع إعادة الإعمار طريق النور إليها، لأن أصحاب المنازل المدمرة مضطرون إلى ترميمها والسكن فيها بدل البحث عن بيوت إيجارتها مرهقة جداً، خصوصاً في أحياء غرب المدينة ذات النسيج العمراني المزدهر وغير قابل للتوسع في جهات المدينة سواء عن طريق المشاريع العمرانية للحكومة أو الجمعيات السكنية المتعثرة والمنصرفة عن البناء.

وأدى ذلك إلى إطلاق يد ومعاول تجار مخالفات البناء في جميع الأحياء التي ألحق الإرهاب أذاه في أبنيتها الممنوع إعادة ترميمها، ولاسيما في مناطق السكن العشوائي، بقرار من مجلس المدينة الذي تسمّرت عيناه بإنشاء البنية التحتية لمنطقة تطوير عقاري واحدة في حي الحيدرية واستعصت حلوله فيما عداها من مناطق تشكل أكثر من نصف مساحة المدينة.

وشهد الأسبوع الماضي إطلاق حملات لإزالة مخالفات البناء الظاهرة للعيان، واقتصرت نتائج الأولى المركزية ضمن الحيز الجغرافي لديرية خدمات باب النيرب، على هدم طابقين مخالفين أرضي وثالث في منطقة مساكن الفردوس وجرى تنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين وفق المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢، على حين نجحت الثانية في استهداف الحيز الجغرافي لمديرية خدمات الأنصاري في حلب وذلك بمؤازرة من المديريات الخدمية الأخرى والشرطة «وجرى خلالها هدم وإزالة مخالفة بناء في منطقة حي صلاح الدين نزلة سوبر ستار، وكذلك في منطقة العامرية ساحة دعبول، وأيضاً في حي سيف الدولة جانب البريد»، وفق قول مصدر في مجلس المدينة لـ«الوطن».

وأكد المصدر أن الحملات مستمرة «لقمع وإزالة المخالفات في مهدها، إلى جانب الدوريات المكثفة التي تقوم بها عناصر المراقبة في أحياء المدينة لمنع إشادة أي مخالفة، على أن تشمل الحملات كل أحياء المدينة، ولن يكون هناك أي تهاون مع المقصرين».

وقادت التعديات على الأبنية المتضررة أصلا بفعل الإرهاب، والتي يصل عددها إلى أكثر من ١٠ آلاف مبنى خطورته عالية، إلى مآس جديدة خلفتها الانهيارات المتتالية للأبنية المتصدعة، والتي أودت بحياة العشرات من قاطنيها المضطرين إلى إشغالها.

إلى ريف المحافظة، حيث شهد محيط طريق عام حلب دمشق أول من أمس حملة إزالة للمخالفات المتعدية على الأملاك العامة والخاصة وفي بادرة هي الأولى من نوعها، منذ تطهير الطريق من الإرهاب على يد الجيش العربي السوري في شباط الماضي «نالت من متنفذين أشادوا مخالفات عمرانية لها قيمتها المادية الكبيرة جداً قياسا إلى مخالفات الأحياء العشوائية داخل المدينة»، بحسب قول مصدر في محافظة حلب لـ«الوطن».

وبيّن المصدر أن مجلس بلدة الزربة بريف حلب الجنوبي الغربي، وبمتابعة من محافظ حلب حسين دياب وبمؤازرة من مديرية الخدمات الفنية، أزال ٣٦ مخالفة بناء على محور الطريق الدولي استناداً لأحكام المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ وتعليماته التنفيذية.

وأكد المصدر أن العمل مستمر «من خلال الجولات الميدانية لإحصاء مخالفات البناء وهدمها بالتنسيق مع الجهات المعنية في المحافظة».

وتأتي أهمية محور الأوتستراد المؤدي إلى دمشق، أنه شهد انتعاشا اقتصادياً كبيراً في السنوات التي سبقت الحرب جراء استقطابه عشرات المنشآت التجارية والصناعية للفعاليات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً الترفيهية منها، والتي خرجت عن الخدمة بفعل الإرهابيين، وهو السبب الذي يوجه أنظار مخالفي البناء مجدداً إلى هذا المحور الحيوي.

٣ مليارات و٦٩٦ مليوناً اعتمادات الموازنة الاستثمارية للعام الحالي في السويداء

السويداء– عبير صيموعة

بين عضو المكتب التنفيذي في محافظة السويداء رئيس مكتب التخطيط والموازنات والخدمات بسام عامر لـ«الوطن» أن كامل اعتمادات الموازنة الاستثمارية للأجهزة المحلية في محافظة السويداء للعام الحالي ٢٠٢١ وصلت إلى ٣ مليارات و٦٩٦ مليون ليرة.

ولفت عامر إلى أنها موزعة إلى ٧٥٠ مليوناً لمديرية الصحة و٢ مليار و١٥٨ مليوناً للخدمات الفنية و٣٠٠ مليون للشؤون الاجتماعية والعمل، كما تم تخصيص ٢٨٠ مليوناً لمديرية التربية و٥٠ مليوناً لمديرية الثقافة و٧ ملايين للبيئة، إضافة إلى ١٥١ مليوناً للأمانة العامة.

و أشار عامر إلى أن خطة العام الحالي محضرة محلياً وفنياً ومالياً وقانونياً وجاهزة للإعلان عن تنفيذها وتتضمن تنفيذ عدد من الطرق الزراعية وصيانة المدارس وترميم عدد من المراكز الصحية إضافة إلى شراء الأجهزة والمستلزمات الطبية مع إكمال تجهيز وتأثيث معهد التنمية الذهنية ومعهد الإعاقة اللذين تم استلامهما مؤخراً.

و ذكر عامر بأن الموازنة الاستثمارية للعام الماضي وصلت من الاعتماد المعدل إلى ٣ مليارات و٤٨٤ مليون ليرة، كان الإنفاق منها ٣ مليارات و٩٨ مليوناً، أي بنسبة إنجاز مالي وصل إلى ٨٨ بالمئة حيث بلغت اعتمادات مديرية التربية ٢٢٧ مليوناً تم إنفاق ١٧٥ مليوناً منها على صيانة ١٠ مدارس بنسبة إنفاق مالي ٧٧ بالمئة، في حين تجاوزت اعتمادات مديرية الخدمات الفنية مبلغ ٢ مليار و٤٨١ مليوناً تم إنفاق مليارين و١٧٥ مليوناً على الطرق المحلية والزراعية والأبنية المدرسية وبنسبة إنجاز مالي وصل إلى ٨٨ بالمئة، في حين تجاوز اعتماد مديرية الصحة الـ٣٣٢ مليوناً تم إنفاق ٣٠٣ ملايين منها على مدرسة التمريض والتجهيزات والمستلزمات الطبية في المشفى الوطني بنسبة إنجاز مالي ٩١ بالمئة.

كما بلغت اعتمادات مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل ٣٧٧ مليون ليرة أنفق منها ٣٦٢ مليوناً وكانت بمعظمها على تأثيث معهد التنمية الذهنية بنسبة إنجاز مالي وصل إلى ٩٨ بالمئة.

موضحاً أن باقي الإدارات من ثقافة وبيئة وأمانة عامة كانت نسبة إنجازها ١٠٠ بالمئة من الاعتمادات المخصصة.